تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

هل تذهب فرنسا إلى انتخابات مبكّرة؟ "ماكرون 2" محاصر بأزمة داخلية خانقة

الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الطامح الى لعب دور قيادي في اوروبا، خصوصا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، وخروج انغيلا ميركل من المسرح الاوروبي، والباحث عن مصالح ومبادرات ودور ضائع في الشرق الاوسط، يواجه متاعب ومشاكل داخلية اضعفته وطوقته، ومن شأنها ان تضع ولايته الثانية في خطر، وان تهدد طموحاته وادواره الخارجية

فارق كبير بين ماكرون الاول وماكرون الثاني، بين ولاية ماكرون الاولى وولايته الثانية التي تمتد حتى العام 2027. في السنوات الخمس الماضية كان "السيد" المطلق الذي يمسك بمفاصل الجمهورية التشريعية والتنفيذية والادارية. وصل الى السلطة حاملا مشروعا اصلاحيا طموحا، ومتمتعا باكثرية فضفاضة في الجمعية الوطنية التي مكنته من ان يشرع كيفما يشاء، وان يقر القوانين التي يريد بفضل هذه الاكثرية المطواعة. وعلى الرغم من فوزه للمرة الثانية بالرئاسة، فان الوضع تغير من النقيض الى النقيض بسبب فقدانه الاكثرية المطلقة، مما فرض عليه وعلى حكومته المساومة، والسعي الى اجتذاب الاصوات التي تنقصه.

اكثر من مليونين شاركوا على مدى اسابيع في تظاهرات عمت باريس واكثر من 200 مدينة كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وذلك رفضا لخطة الحكومة لتعديل قانون التقاعد. يمثل رفع سن التقاعد من 62 عاما في الوقت الحاضر الى 64 عاما في حلول عام 2030 المحور الرئيسي للمشروع الحكومي، وحجته المركزية ان الاجراء المذكور هو العلاج الوحيد للابقاء على الركائز الاساسية لنظام التقاعد، علما ان سن التقاعد في فرنسا هو الادنى في اوروبا. ففي المانيا مثلا، يتعين على المواطنين العمل حتى سن 67 عاما و9 اشهر، بينما هو 67 عاما في البرتغال واليونان. الدعوة النقابية والحزبية لاقت صدى ايجابيا من المواطنين، فيما ارتفاع اسعار الطاقة على اختلاف انواعها والمواد الغذائية والخدمات مقرونا بنسبة غلاء لم تعرفها فرنسا منذ اربعين عاما، كل ذلك يوفر التربة الخصبة لاوسع مشاركة احتجاجية. وما تتخوف منه السلطات ان تتواصل الحركة الاحتجاجية ومعها الاضرابات اما المتواصلة او المتقطعة، مما سينعكس سلبا على الحياة الاقتصادية وعلى المناخ الاجتماعي. اكثر من ذلك، ان الخوف الاكبر ان تتراكم المطالب وتتداخل في ما بينها ما يمكن ان يفضي الى حراك شامل يذكر بما عرفته فرنسا في حراك "السترات الصفر".

وبالنظر الى الصعوبات الكبيرة التي واجهها مشروعان مماثلان في عام 1995، زمن الرئيس جاك شيراك، وفي عام 2010 زمن الرئيس نيكولا ساركوزي، فان عددا كبيرا من المراقبين يرون ان ماكرون يخوض رهانا غير مضمون النتائج بالنظر

تصادم فرنسي بين شرعيتين: الشرعية المنتخبة والشرعية الشعبية

الى التململ الذي يعتري المجتمع الفرنسي في الوقت الحاضر بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في ارتفاع اسعار الطاقة والمواد الغذائية والخدمات على انواعها، مقرونا بتضخم غير مسبوق لم تعرفه فرنسا منذ 40 عاما. من هنا، فان السلطات تنظر بكثير من القلق، والى درجة التعبئة النقابية والشعبية وللدعوة الى اضرابات قابلة للتمدد. وحتى اليوم، فان القطاعات التي سوف تتضرر اكثر من غيرها، تتناول قطاع النقل على انواعه والقطاعين المدرسي والصحي والطاقة والوظيفة العمومية.

قانون آخر حساس ساحته البرلمان الفرنسي، يتعلق بملف الهجرات والمهاجرين غير الشرعيين الموجودين على الاراضي الفرنسية وتسوية اوضاع بعضهم القانونية ممن تحتاج اليهم قطاعات الاقتصاد الفرنسي من جهة، وتشديد التعامل مع الاخرين، بما في ذلك تعزيز ترحيلهم عن الاراضي الفرنسية من جهة اخرى. هذا المشروع هو الـ29 المخصص للهجرات في خلال 40 سنة المنقضية، مما يبين صعوبة التعامل مع ملف متفجر والتسييس الحتمي الذي يلازمه. وهو يتضمن كذلك اصلاح نظام اللجوء الى فرنسا وتسريع بت الطلبات المقدمة الذي يمتد احيانا الى سنوات.

من الواضح ان هناك شرعيتين تتصادمان: شرعية الحكومة المنبثقة من انتخابات ديموقراطية وحائزة ثقة البرلمان، وشرعية شعبية تظهر من خلال التعبئة في الشارع والرافضة للخطط الحكومية. وبدا ان نقطة الخلاف الرئيسية تتمثل في رغبة الرئيس والحكومة في رفع سن التقاعد المعمول به حاليا، من 62 عاما الى 64، ووضع حد لما يدعى انظمة التقاعد الخاصة. وتشمل هذه الانظمة الوظيفة العمومية والجيش والقوى الامنية وقطاع النقل وموظفي المصرف المركزي وعمال المناجم واصحاب المهن الصعبة وقطاع الطاقة والنواب... وهؤلاء يتمتعون بميزات لا يتمتع به الخاضعون لنظام التقاعد العام. بينما تعتبر النقابات التي تحظى بدعم احزاب اليسار والخضر واليمين المتطرف، ان الحكومة لا تحاور وتصم اذنيها عن الاستماع لشكواهم ومطالبهم.

اختار الرئيس الفرنسي ان يمرر خطته لاصلاح نظام التقاعد التي يعارضها ثلاثة ارباع الفرنسيين، من دون التصويت عليها في الجمعية الوطنية، وذلك من خلال تفعيل سلطة دستورية خاصة تعرف باسم المادة 49.3. ويهدد فرض التشريع بالقوة، بادخال البلاد في ازمة دستورية حادة، وتوسع نطاق الاضرابات العمالية، وربما ردود فعل عنيفة في الشارع. هذا الخيار الذي لجأ اليه ماكرون، كان عمليا المخرج الوحيد المتبقي امامه لانقاذ خطته القاضية بزيادة سن التقاعد عامين، وذلك بعدما فشلت رئيسة وزرائه اليزابيث بورن في حشد دعم المشرعين في الجمعية الوطنية. لم يوجه ماكرون رسالة الى الفرنسيين، وانما خاطبهم عبر مقابلة تلفزيونية، واوصل ثلاث رسائل رئيسية: الاولى الرفض المطلق لحل البرلمان والتخلي عن الحكومة ورئيستها اليزابيث بورن ورفض عرض اصلاح قانون التقاعد في استفتاء شعبي. والثانية رفض التراجع عن خطته الاصلاحية. اما الثالثة فهي التأكيد على شرعية ما يقوم به واعتبار ان الشرعية المنبثقة من صناديق الاقتراع (وقد اعيد انتخابه في الربيع الماضي)، تتجاوز شرعية الحراك في الشارع، وبالتالي التمسك المطلق باصول اللعبة الديموقراطية.

رغم تشدد السلطات واغلاق الباب رسميا امام اي تنازلات لاحقة من جانب ماكرون والحكومة، فان النقابات التي نجحت حتى اليوم في المحافظة على وحدتها رغم تنوع ايديولوجياتها، تبدو امام مفترق طرق. والتحدي الاكبر الذي تواجهه يتمثل في قدرتها على توفير العناصر التي تمكنها من المحافظة على وحدتها من جهة، ومن جهة ثانية الابقاء على جذوة الاحتجاج مشتعلة لمواصلة التعبئة النقابية والشعبية، بعد تصريحات ماكرون التي وصفتها النقابات والمعارضة على حد سواء بانها جاءت فوقية واستفزازية ومنقطعة عن الواقع المعاش.

السلطات تلعب على عاملين متصلين. يتعلق الاول بتهافت التعبئة وتعب المتظاهرين بعد شهرين من التظاهرات والاضرابات غير المثمرة، والتساؤل المطروح حول فائدة الاستمرار في التعبئة ما دام ان القانون قد اقر وان العمل به سيبدأ في الاشهر المقبلة. اما العامل الثاني، فيتمثل في اتساع اعمال العنف باشكاله المختلفة من مناوشات مع رجال الامن، واشعال الحرائق والاضرار بالممتلكات الخاصة والعامة، مما يذكر جزئيا بما شهدته فرنسا زمن حراك "السترات الصفر".

في مقابل مأزق النقابات واحزاب المعارضة، هناك مأزق ماكرون ومعه الحكومة. فالرئيس الفرنسي استهلك عشرة اشهر من ولايته الثانية (خمس سنوات) مما يعني انه سيمضي السنوات الاربع اللاحقة في قصر الاليزيه. وثمة اسئلة ملحة تطرح عليه وتتطلب اجابات واضحة بعد ما حصل في البرلمان، حيث كادت الحكومة ان تسقط ولم تنقذها الا بضعة اصوات وفرها حزب الجمهوريين اليميني المعتدل الذي يعاني من انقسامات داخلية. وتقود هذه الاوضاع الى ثلاثة احتمالات في حال تفاقمت الازمة سياسيا وفي الشارع: سيضطر الرئيس الى تشكيل حكومة جديدة لا ضمانة بقدرتها على الحصول على الثقة في الجمعية الوطنية، او انه سيختار حل البرلمان والدعوة الى انتخابات تشريعية جديدة لا يمكن التكهن بنتائجها، وقد يضطر في النهاية لترك منصبه، او قضاء ما تبقى من ولايته من دون انجاز الكثير.

ماكرون لا يستطيع اكمال السنوات الاربع المتبقية له في القصر الرئاسي، مع حكومة ضعيفة غير قادرة على حمايته. سيبحث عن مخارج ووسائل جديدة لقلب صفحة حرب التقاعد، وتوفير دينامية جديدة لعهده. وافادت مصادر الاليزيه بانه ليس عازما، لا على حل البرلمان ولا على اقالة الحكومة ولا السير بمشروع استفتاء شعبي. لكن، اذا سدت هذه المنافذ، فان التساؤل يتناول ما يريد حقا ان يلجأ اليه، وهو الذي يبدو معزولا في قصره، ولا يتمتع باكثرية يمكن الركون اليها في البرلمان، ولا الى حزب الجمهوريين الذي كشف عن ضعفه وعن انقساماته العميقة.

ستشهد فرنسا اياما صعبة على كل الصعد، وانعكاسات طويلة الامد لتبعاته على رفاه كل الفرنسيين، وسترقب تطوراته عدد كبير من العواصم الاوروبية التي تواجه بدورها حالة تأزم اقتصادي واجتماعي ضاعفت من تاثيراتها الحرب الاقتصادية الغربية المستمرة ضد روسيا.